

والجمله لان نيته لا يطلع عليها لا شك عليها  
ولا حج عليه بالنسبة له ولا عزم بالنسبة لها والواقع  
عن نفسه وهو من يصح منه شكل الاسلام كقول  
منه اخبرنا مكلفا في نفس الامر ولم يكن مضموبا  
فلا يجب الاذن له وان صح حجه لو تكلف مطيع يسر  
متبرع بيده له الطاعة بان يفعل عنه فيلزمه  
القبول بالاذن له في الحج ويجب سؤاله اذا اتى  
فيه الطاعة وان كان انثى اجنبية غير ما شبيهه  
بخلاف الماشيه ولو موليته لان لوليها منعها  
من المشي فيها لا يلزمها فلا اثر لطاقته لا بوجود  
مطيع بماله للاجره كان بيده له ماله ايت اجرة  
من حج عنه فلا يلزمه قبوله لوبعضنا نعم لو اراد  
الفرع والاصل العاجزا والقادر استيجار من حج  
عنه او قال احداهما استاء جردا انا اذ فع عنك لزمه  
الاذن له في الاولى والاستيجار في الثانية وكذلك

نحوه

من جملة الامام من بيت المال كاهل وظايف  
الركب وليس لمطاع اجاب رجوع مطلقا ولا  
لمطيع احرم ولا يجبر وارث على قبول متطوع  
عن ميت لانه الاستقلال بخلاف المضمون ولا حج  
عن مضمون بغير اذنه لان الحج يقتصر للميت و  
المضمون اهلا لها وللاذن ولا يصح حج التطوع  
عنه تنبيه قال في التحفة لومات اجير العين  
قبل الاحرام لم يستحق شيئا او بعد استحواله  
ان يبعض المتاجر عليه وان لم يجز عن المتاجر  
له بالقسط بان تخرج اجرة المثل على السير والاعمال  
ويعطى ما يخص عمله من اجرة المثل وقال بعضهم من  
المسمى خاتمة الاستيجار فيما ذكره من ان  
استيجار عين واستيجار زمه فالاول كما ستاجر تك  
تج عنى او عن ميتي او عن فلان هدية السنة بكذا  
فان عين غير السنة الاولى لم يصح العقد وان اطلق مع

بغيره